أنه مبتدأ بدليل قول الشارح والخبر محذوف قوله والأول أولى وجه الأولوية أن عطفه على الأقرحة يوهم تقييده بالشروط المتقدمة بسبب أن الأصل في التشبيه أن يكون تاما بخلاف عطفه على الدور فإن العطف يفيد التشريك في أصل الحكم قوله أو خز هو ما كان قيامه حريرا ولحمته قطنا أو صوفا أو كتانا قوله أو غير مخيط أي كالأحرمة والشيلان قوله والزينة لا تعتبر أي الاختلاف في التزين لا يعتبر قوله وإلا لم يجز الجمع أي لما فيه من الجهالة قوله وشقدف مراده به الشادوف ونحوه كالنطالة قوله أي قسمة قرعة إلخ مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره أي قسمه قسمة قرعة إلخ فهو مصدر مبين لنوعه على حد سرت سير ذي رشد قوله كياقوتة إلخ أي وأما نحو الخفين والمصراعين مما لا فساد في قسمه وإنما تتوقف منفعة إحداهما على الأخرى ونظيره كالحجر الأعلى والأسفل فيجوز مراضاة لا قرعة قوله وحجر أعلى إلخ أي كسره بأن يأخذ كل منها قطعة قوله إن لم يدخلا على جذه أي بأن دخلا على التبقية أو سكتا لأن قسمه من البيع وهو يمتنع بيعه منفردا بالتحري قبل بدو صلاحه على التبقية فإن دخلا على جذه عاجلا جاز سواء مع أصله أو منفردا إن أبر لا إن لم